جامعة جنوب الوادي

كلية التجارة

السياسة المالية عند أبي ذر الغفاري

إعداد

د. محمود حامد محمود عبد الرازق

أ.م. الاقتصاد ووكيل الكلية للدراسات العليا

سبتمبر ٢٠١١

١/ مبحث تمهيدي

مقدمة:

عندما ثبَّت الرسول صلى الله عليه وسلم أركان المجتمع الإسلامي في المدينة المنورة، وسعى لتوطيد ونشر الإسلام في الجزيرة العربية، بدأ يتجه هو وصحابته نحو البناء والتعمير وتقوية الأطر العامة للدولة الفتية سواء الإطار السياسي أو الاقتصاد أو الاجتماعي. لقد تبلورت السياسة العامة للدولة مشتملة على أبعادها المختلفة (السياسة الاقتصادية – السياسة الاجتماعية – نظم الحكم والإدارة... الخ).

ولقد كان للسياسة الاقتصادية عموماً، والسياسة المالية خصوصاً حظاً أوفر بجانب السياسات العامة الأخرى. ومن ثم بدأت تظهر السياسة الاقتصادية للخلفاء الراشدين لاسيما في فترات حكمهم وإدارتهم لدفة شئون البلاد في تلك الحقبة.

كما ظهرت أسس وبوادر لسياسات اقتصادية لكبار الصحابة، على هدي من السياسة الاقتصادية للرسول، والسياسة الاقتصادية للخلفاء الراشدين، وفي نفس الوقت تنهل من المعين الذي لا ينضب للفكر الاقتصادي الإسلامي القائم على المصادر الشرعية (القرآن والسنة).

إن من بين كبار الصحابة، الذين كانت لهم آراء اقتصادية واضحة وأفكار مالية فريدة، أثرت الفكر الاقتصادي والمالي الإسلامي في عصوره الأولى هو الصحابي الجليل أبو ذر الغفاري رضي الله عنه.

مشكلة البحث:

يمكن القول بأن معظم السياسات الاقتصادية والمالية المعاصرة قد تم نسبتها إلى المفكرين ورجال الغرب المتخصصين في العلوم الاقتصادية. وفي نفس الوقت، فإن كثيرا من رواد الفكر الاقتصادي والمالي الإسلامي، قد سبقوهم بعدة قرون. لقد ظهرت الكثير من الآراء الاقتصادية والمالية لكبار الصحابة والخلفاء الراشدين، وقاموا بتطبيق الكثير منها في تلك العصور، مما أعطى ثماراً قوية، وحقق نتائج طيبة على المستوى

الاقتصادي للدولة الإسلامية.

لقد ظهرت آراء اقتصادية واضحة، وتوجهات مالية قيمة للصحابي أبي ذر الغفاري لاسيما في عهد الخليفتين عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، فضلاً عن آرائه السياسية في نظم الحكم وإدارة شئون البلاد.

لذلك، واستنتاجاً مما سبق، يمكن القول بأن المشكلة البحثية الرئيسية هنا تتلخص في محاولة البحث في ثنايا كلام الصحابي أبى ذر الغفاري، ودراسة وتحليل أفكاره وآرائه، وتوجيهاته والكثير من خطبه، وذلك للوصول إلى أفكاره الاقتصادية، والكشف عن السياسة الاقتصادية والمالية التي كان ينادي بتطبيقها على المجتمع الإسلامي في تلك الفترة، والتي كانت تتوافق أحياناً، وتتعارض في أحيان كثيرة مع آراء وتوجهات الكثير من الصحابة، ومنهم الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنهما.

إن الكشف عن تلك السياسة، ومن ثم محاولة عرضها بالمفاهيم الاقتصادية والمالية المعاصرة، يمكن أن يسهم في تطويع تلك السياسة وتعديل تلك الآراء لإمكانية الاستفادة بها في واقعنا الاقتصادي المعاصر.

فرضية البحث:

تتمثل الفرضية الرئيسية للبحث فيما يلي: لقد اتصف الصحابي أبو ذر الغفاري بمجموعة من الآراء الاقتصادية التي ميزته عن الكثير من الصحابة والخلفاء الراشدين، وجعلت منها سياسة اقتصادية واضحة المعالم، وخاصة به، تعرضت للدراسة والتحليل في القديم والحديث، وربما تعارضت في أحيان كثيرة مع السياسة الاقتصادية العامة لبعض الخلفاء الراشدين.

هدف البحث:

يمكن القول بأن الهدف الرئيسي للبحث يتمثل في دراسة، ومن ثم محاولة اختبار مدى صحة، أو خطأ الفرضية السابقة. فضلاً عن ذلك، هناك عدة أهداف فرعية مستمدة من الهدف الرئيسي، تتمثل في الآتي:

١- البحث في ثنايا الفكر الاقتصادي لكبار الصحابة، مع استخلاص السمات الرئيسية والملامح العامة للفكر الاقتصادي عند أحد هؤلاء الصحابة وهو أبو ذر الغفاري وبالشكل الذي يسهم في عرض وبلورة السياسة الاقتصادية التي كان ينادي بها.

٢- الاهتداء بالسياسة الاقتصادية لذلك الصحابي، والاسترشاد بها، لاسيما في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة في معظم الدول العربية والإسلامية، وبالشكل الذي يساعد في مكافحة الفقر، وحل مشكلة التفاوت في توزيع الدخل.

٣- التأكيد على قدرة السياسة الاقتصادية المنبثقة عن النظام الاقتصادي الإسلامي على صياغة أهداف اقتصادية واضحة ومحددة، ومتوافقة مع الظروف المعاصرة. ثم تحديد الأدوات الاقتصادية (أدوات السياسة المالية والنقدية والتجارية، لإمكانية تحقيق تلك الأهداف، ومن ثم علاج الفقر، ورفع معدلات النمو الاقتصادي للكثير من الدول العربية والإسلامية.

٤- الوقوف وراء الآراء والتوجهات التي تنادي بأهمية العودة إلى ضرورة تفعيل السياسة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي، لاسيما السياسة الاقتصادية لكبار الصحابة والتابعين ومنهم أبو ذر الغفاري، ومن ثم وضع تلك الآراء في قالب اقتصادي معاصر، وبالمفاهيم الاقتصادية المعاصرة لخدمة أغراض التنمية في المجتمع العربي والإسلامي.

منهج البحث:

سيتم هنا الاعتماد على المنهج التاريخي لسرد التطور التاريخي للفترة التي ظهرت فيها الآراء الاقتصادية لأبي ذر الغفاري، ومن ثم تحليل وعرض تلك الآراء ومحاولة استنباط واستخلاص ما يرتبط منها بالسياسة الاقتصادية، ثم استخلاص الفكر الاقتصادي لذلك الصحابي وجوهر سياسته الاقتصادية. إن ذلك سيسهم وبلا شك، في خدمة الفكر الاقتصادي والسياسة الاقتصادية العالمية بوجه عام، والفكر الاقتصادي الإسلامي والسياسة الاقتصادية في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي بوجه خاص.

الدراسات السابقة:

تعتبر المكتبة العربية فقيرة إلى حد كبير في الدراسات الخاصة بالآراء الاقتصادية والسياسة الاقتصادية والفكر الاقتصادي عموماً للصحابي أبو ذر الغفاري. وإن كانت هناك بعض الدراسات القليلة، إلا أنها لم تغطى السياسة الاقتصادية على وجه التحديد، وبعضها عرض لأفكاره الاقتصادية في ثنايا الحديث عن آرائه بصفة عامة سواء الاقتصادية أو السياسية أو الإدارية.. ومن أهم هذه الدراسات.

- دراسة الأقطش (١٩٨٥): بعنوان **أبو ذر الغفاري وآراؤه في السياسة والاقتصاد**، رسالة ماجستير منشورة، مكتب الأقصى، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
- دراسة عبد الحليم محمود (١٩٧٦): **أبو ذر الغفاري والشيوعية**، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.
- دراسة خمساوي أحمد الخمساوي (بدون تاريخ): **عبقرية أبو ذر**، مطبعة الخشاب، القاهرة.
- دراسة محمد عيد الصاحب (١٩٨٠): **مسند أبي ذر الغفاري**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية أصول الدين، جامعة الأزهر.

ولما كانت الدراسات السابقة، وغيرها لم تركز فقط على الجانب الخاص بالآراء الاقتصادية والسياسة الاقتصادية العامة للصحابي الجليل أبي ذر الغفاري، تطلب الأمر وجود بحث متخصص يحاول أن يدرس ويحلل ويعرض للسياسة الاقتصادية والفكر الاقتصادي لذلك الصحابي الجليل، وبما يخدم أغراض تطور واستمرارية عطاء الفكر الاقتصادي الإسلامي والسياسة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي.

خطة البحث:

من المتوقع عرض الموضوع من خلال خطة البحث التالية:

- التعريف بأبي ذر الغفاري، فكر أبي ذر في الاكتناز، سياسة أبي ذر في الإقراض لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، تأثر السياسة المالية لأبي ذر بالسياسة

المالية للرسول، تأثر السياسة المالية لأبي ذر بالسياسة المالية لأبي بكر وعمر، تباين السياسة المالية لأبي ذر مع السياسة المالية لعثمان، ضوابط وحدود السياسة المالية لأبي ذر، أبو ذر والملكية العامة، أبو ذر والملكية الخاصة، أبو ذر وتأثيره في فكر المعاصرين له والتابعين، مقارنة السياسة المالية لأبي ذر والسياسة المالية في النظام الاشتراكي، ما رواه أبو ذر من أحاديث في السياسة المالية، النتائج والتوصيات، الملاحق، المراجع.

٢- ترجمة الصحابي أبو ذر الغفاري:

هو جندب ابن جنادة بن سكن، حيث ناداه الرسول بذلك. أما عن كنيته فهو أبو ذر، يؤيد ذلك ما جاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم(١). أما عن نسبه، فالمشهور أنه جندب بن جنادة ابن قيس بن عمرو بن قُليل ابن صُغير بن حرام بن غفار، من قبيلة غفار بن بلبل بن حمزة بن بكر بن عبد مناف بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن عمرو بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد ابن عدنان(٢).

لقد اسلم مبكراً، حيث قال له رسول الله «فهل أنت مبلغ عني قومك، لعل الله عز وجل أن ينفعهم بك ويأجرك فيهم» رواه مسلم. فلما وصل إليهم أسلم نصفهم، والنصف الآخر أسلموا عندما هاجر الرسول للمدينة. لقد كان معادياً للأصنام قبل إسلامه. لقد اسلم مبكراً، حيث قال عن نفسه «كنت ربع الإسلام وقال لقد رأيتني ربع

---

(١) قال ابن عبد البر في الاستيعاب: قدم أبو ذر على رسول الله المدينة، فلما رآه وهم في اسمه فقال: أنت أبو نملة، قال أنا أبو ذر، قال الرسول نعم أبو ذر. انظر: ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، الجزء الرابع، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ص ١٦٥٥.

(٢) انظر:

- ابن حجر العسقلاني: **الإصابة في تمييز الصحابة**، الجزء السابع، دار نهضة مصر، القاهرة، ص ٣٣٨.
- عمر رضا كحالة (١٣٨٨هـ): **معجم قبائل العرب القديمة والحديثة**، دار العلم للملايين، بيروت، الجزء الثالث، ص ٨٩.

الإسلام، وقال: كنت في الإسلام خامساً، ويقال أسلم بعد ثلاثة، ويقال بعد أربعة، ولذلك فقد كان أول من اعتنق الإسلام من الأعراب.

عندما دخل الإسلام تحلى بصفات عظيمة، حيث كان أصدق ما يعبر الحق عن نفسه، فكان لا يرى أحد فعله أو يستمع إلى كلامه إلا رأي حقيقة الصدق في عينيه وفي ملامح وجهه ونبرة صوته، يؤكد ذلك قول الرسول عنه «ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء بعد النبيين أصدق من أبي ذر»(١). كان يميل للعزلة أكثر من رغبته في الاختلاط لأنه كان يرى أن ذلك أحوط له وأصوب.

لقد كان شديد الملازمة لرسول الله، وكان الرسول يحرص على أن يقربه منه، يؤكد ذلك قول أبي الدرداء عنه «إن رسول الله كان يأتمنه حين لا يأتمن أحداً، ويسر إليه حين لا يسر إلى أحد. وعن عبادة بن الصامت، قال، قال أبو ذر: قلت يا رسول الله: الرجل يحب القوم لا يستطيع أن يعمل بأعمالهم؟، قال: «أنت يا أبا ذر مع من أحببت، قال، قلت: فإني أحب الله ورسوله»(٢). لقد اتخذه الرسول عضواً في مجلس النقباء المكون من أربعة عشر عضواً من الصحابة الكرام.

لقد جاهد مع رسول الله، كما جاهد مع صحابته، حيث كان له ثلاثون فرساً يحمل عليها في سبيل الله، حضر غزو جزيرة قبرص مع معاوية في خلافة عثمان وكان مع جمع من الصحابة أمثال عبادة بن الصامت وأبو الدرداء والمقداد وأم حرام(٣). لقد كان في حياته مؤمناً قوي الإيمان ثابت العقيدة على حب الله وطاعته والسير على سنة نبيه، يصفه رسول الله قائلا: يا أبا ذر أرأيت كأني وزنت بأربعين أنت منهم(٤). ويقول الرسول: «... ما أظلت الخضراء، ولا أقلت الغبراء من ذي لهجة أصدق من أبي ذر...»(٥).

---

(١) رواه ابن ماجه.

(٢) رواه مسلم.

(٣) محمود شلبي، اشتراكية عثمان، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٥، ص ١٦٠.

(٤) الهيثمي، مجمع الزوائد، الجزء التاسع، ص ٣٣٠.

(٥) القاسمي، الاستبصار في نسبة الصحابة الأنصار، ص ٤٨.

أما عن علمه، فقد كان كثير السؤال لرسول الله، حتى استطاع أن يجمع علماً وفيراً من رسول الله. لذلك كان يقول: سألت النبي عن كل شيء حتى سألته عن مسح الحصى في الصلاة[١]. لقد اعترف له كبار الصحابة بواسع علمه، حيث قال عنه الإمام علي عندما سئل: ذلك رجل وعى علماً عجز عنه الناس، ثم أوكأ عليه ولم يخرج شيئاً منه، كان حريصاً على العلم وكان يكثر السؤال فيعطي ويمنع، لقد كان يوازي ابن مسعود في العلم[٢]. لقد بلغ من واسع علمه أنه كان له مسند من الأحاديث حيث بلغ عدد الأحاديث التي وردت عنه ٢٨٩ حديثا في مسند الإمام أحمد رواها الشيخان والترمذي. توفي رضي الله عنه في ذي الحجة سنة ٣٢هـ في خلافة عثمان، وضم عثمان عيال أبي ذر إلى عياله.

٣- السياسة المالية فى النظام المالى الإسلامي والاقتصاد الوضعى:

السياسة المالية الإسلامية هى مجموعة الأسس التي تقوم عليها مجالات الإنفاق العام للدولة الإسلامية، وتجميع الموارد المالية اللازمة للإنفاق على تلك المجالات. وذلك فضلاً عن أسس إدارة الدين العام الإسلامي[٣].

والسياسة المالية فى الاقتصاد الوضعى تعرف بأنها دراسة تحليلية للأدوات

---

(١) صحيح البخاري، الجزء الثالث، ص ٧٩.

[٢] انظر:

- ابن عبد البر، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، مرجع سبق ذكره، الجزء الأول، ص ٢٥٥.
- ابن حجر، **الإصابة في معرفة الصحابة**، دار نهضة مصر، الجزء السابع، ص ١٢٩.
- ابن كثير، **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، الجزء السادس، ص ١٠١.
- ابن سعد، الطبقات الكبرى، **دار التحرير**، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٧٠-١٧١.

[٣] انظر: حمدى عبد العظيم، **السياسة المالية والنقدية فى الإسلام**، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٣٧٦.

- طارق الحاج (١٩٩٩) **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، ص ٢٠٩.

والوسائل المالية للتأثير على مالية الدولة وهى تتضمن فيما تتضمنه تكيفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكيفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكيفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة[١].

٤/ فكر أبو ذر في الاكتناز:

لقد كان رضي الله عنه ذا رأي فريد في الاكتناز والكنز، وكان شديد الضرر منه، محذراً غيره من المسلمين لاسيما في خلافة عثمان عندما كثرت الأموال، وتزايدت معدلات الإنفاق الشخصى والترفي. لقد روي عنه أن كان يقول «بشر الكانزين بكي في الجباه وكي في الجنوب وكي في الظهور حتى يلتقي الحر في أجوافهم»[٢].

نجده يؤكد على رأيه بوضوح في رفضه للاكتناز، ومناداته للإنفاق، ما رواه البخاري عن زيد بن وهب قال: «مررت بالربذة فإذا أنا بأبي ذر فقلت له، ما أنزلك منزلك هذا؟، قال: كنت بالشام فاختلفت أنا ومعاوية في قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا... الآية**﴾ قال معاوية: نزلت في أهل الكتاب، فقلت: نزلت فينا وفيهم، فكان بيني وبينه في ذلك، وكتب إلى عثمان يشكوني، فكتب إليَّ عثمان أن أقدم إلى المدينة، فقدمتها فكثر عليَّ الناس، حتى كأنهم لم يروني قبل ذلك، فذكرت ذلك لعثمان، فقال لي: إن شئت تنحيت فكنت قريباً، فذاك الذي أنزلني هذا المنزل، ولوَّ أمروا عليَّ حبشياً لسمعت وأطعت[٣].

---

[١] عبد المنعم فوزى (١٩٧٢): **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، ص ٢١.

(٢) ابن جرير الطبري، **تفسير الطبري**، الجزء ١٤، ص ٢٣٠.

(٣) انظر: – **صحيح البخاري**، الجزء الثالث، ص ٢٧١.

– ابن سعد، **الطبقات**، مرجع سبق ذكره، الجزء ٤، ص ١٦٦.

– ابن جرير الطبري، **جامع البيان في تفسير القرآن**، دار المعرفة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، الجزء ١٤، بيروت، ص ٢٢٧.

من الرواية السابقة يتضح لنا موقفه الواضح والصارم من عملية الاكتناز، حيث كان يجاهد ويدعو لمحاربتها، حتى لا تنعكس سلباً على الاقتصاد القومي من خلال تقليص عملية الإنفاق، ومن ثم، فإن السياسة المالية لأبي ذر هي سياسة توسعية بضوابط محددة تحارب الاكتناز، وتدعو إلى المزيد من الإنفاق الذي يؤثر إيجابياً على عمليتي الاستهلاك والاستثمار، ومن ثم يحدث الرواج الاقتصادي وتقل حدة الفقر، ويتقلص التفاوت بين فئات المجتمع في توزيع الدخل.

لقد أكد الكثير من المفسرين على صواب رأي أبي ذر، حيث أن الآية وردت على سبيل العموم، وجاءت لتغطي كل الذهب والفضة – وما في حكمهما فى العصر الحالي من النقود والأوراق المالية والأوراق التجارية والصكوك وغيرها، حتى ولو تم إخراج زكاة المال على هذه الأموال، وحتى لو لم تبلغ هذه الأموال نصاب الزكاة، ومن ثم لا يجوز الاكتناز بأي حال من الأحوال وهذا هو الرأي السديد الذي صمد عليه أبو ذر، ونادي بضرورة تطبيقه على الاقتصاد القومي لما لعملية الاكتناز من آثار سلبية لا تخفي على المتخصصين في علم الاقتصاد(١).

لقد استند أبو ذر رضي الله عنه، في رأيه هذا في الكنز والاكتناز على مجموعة من الأسس(٢). إن أول هذه الأسس، هو الصدق مع نفسه في تطبيق هذا الرأي عليه أولاً: حيث أنه لم يحتفظ في بيته بأي من المعدنين، وكان إذا أخذ عطاء صرفه كله وأنفقه في سبيل الله مساعدة للفقراء ودعماً للاقتصاد، منفذاً لحديث الرسول: «أي مال ذهب أو فضة أوكي عليه، فهو جمر على صاحبه حتى يفرغه – أي ينفقه – في سبيل الله»(٣).

---

(١) لقد أيد الإمام علي أبا ذر في هذا الرأي وهذا التفسير، ومن ثم تلمح تقارباً في فكريهما الاقتصادي. انظر للباحث: الفكر الاقتصادي للإمام على بن أبي طالب، مقبول للنشر، مجلة التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٨.

(٢) عبد المجيد الأقطش: أبو ذر الغفاري وآراؤه في السياسة والاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة الأقصى، عمان، الأردن، ١٩٨٥، ص ٢٤٢-٢٤٤.

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده.

لقد بلغ رضي الله عنه درجة من حب الإنفاق وبغض الاكتناز، حتى أنه عندما نصحه عبد الله بن الصامت قائلاً له «لو ادخرت للحاجة تنوبك، وللضيف ينزل بك،فأبى ذلك وقال – أي أبو ذر – إن خليلي عهد إليَّ أن أي مال ذهب أو فضة أوكي عليه فهو جمر على صاحبه حتى يفرغه في سبيل الله. إن المال عند أبي ذر لا مهمة له عند صاحبه بعد سداد ضرورة البدن إلا تحصيل البر بالنفس وهو زاد الآخرة[١].

لقد كان لذلك الصحابي تقسيم خاص به للمال وكيفية إنفاق وتوزيعه على مصادر الإنفاق حيث كان يقول: فأجعل المال درهمين، درهماً تنفقه على عيالك ودرهماً تقدمه لآخرتك بإنفاقه في سبيل الله (والذى يشمل الإنفاق فى إنشاء المشروعات التعليمية والإنتاجية والخدمات الصحية وغيرها)،والثالث يضرك ولا ينفعك، لا ترده، ثم صاح بأعلى صوته يا أيها الناس قد قتلكم حرص لا تدركونه أبداً[٢].

نستخلص مما سبق، أن رأي أبي ذر في الاكتناز أنه لا يصح جمع المال وكنزه، بل يجب الإنفاق في سبيل الله بخلاف الزكاة تمسكاً بحديث الرسول الذي يستخلص منه أن "في المال حق سوى الزكاة" ليقوم بتوزيع ذلك على الفقراء وإنفاقه في أوجه البر، مستنداً في ذلك على حديث الرسول «ما يسرني أن لي أُحُداً ذهباً أموت يوم أموت وعندي منه دينار أو نصف دينار، إلا أن أرصده لغريم» وكان رضي الله عنه يعارض جمهور الصحابة في فهم هذه الآية، حيث يرون أن ذلك كان قبل فرض الزكاة، ولكن بعد فرض الزكاة، أصبحت طهراً للأموال حتى ولو كانت مكتنزة، هكذا قال ابن عمر وجابر وابن عباس وغيرهم ولذلك وقف جمع كبير من الصحابة أمام أبي ذر لا يوافقونه فيما ذهب إليه، حيث أن من أخرج زكاة ماله فقد أدي ما عليه، ومن ثم لا يعد مكتنزاً بعد ذلك مهما جمع من الأموال ومنع إنفاقها.

---

(١) قال تعالى: ﴿ **لَن تَنَالُوا البِرَّ حَتَّى تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ** ﴾ سورة آل عمران، آية ٩٢.

(٢) أبو نعيم، حلية الأولياء، دار الكتاب العربي، بيروت، الجزء الأول، ١٩٦٧، ص ١٦٥.

لقد جاء بعد ذلك كبار المفسرين والعلماء من المذاهب الأربعة يحللون ويعقبون على كلام ذلك الصحابي. إن من بين هؤلاء العلماء ابن كثير حيث قال: كان من مذهب أبي ذر تحريم اكتناز ما زاد على نفقة العيال، وكان يفتي بذلك ويحثهم عليه ويأمرهم به ويغلظ في خلافه، فنهاه معاوية فلم ينته، فخشي أن يصير بالناس في هذا، فكتب يشكوه إلى أمير المؤمنين عثمان، وأن يأخذه إليه، فاستقدمه عثمان إلى المدينة وأنزله بالربذة حتى مات(١).

لقد بلغ كره الاكتناز منه مبلغاً، لدرجة أنه كان يقف على باب معاوية بالشام وينهاه عن كنز المال والإسراف في البناء عندما بني قصر الخضراء، وهذا من الأسباب التي دعت معاوية أن يشكوه إلى الخليفة، ليقوم الخليفة على إثر ذلك بنفيه إلى الربذة خارج المدينة. إن ذلك الصحابي عندما يرى تضييق الأغنياء على الفقراء بعدم إنفاقهم في سبيل الله، يرفض ذلك بكل قوة، حتى ولو كان من الوالي نفسه، فأبو ذر حينما يرى معاوية، وهو يبني القصور بدمشق، يقول له: إن كانت هذه الدار من مال الله، فهي الخيانة، وإن كانت من مالك، فهذا الإسراف، فسكت معاوية ولم يتكلم(٢).

إن عملية اكتناز الأموال والتوسع فيها، حتى ولو أدى المكتنز ما عليه من حقوق على هذا المال، فإنه يكره عند معظم العلماء، ودليلهم في ذلك الحديث الذي رواه الترمذي(٣)، إن الواضح من هذا الحديث، وغيره من الأحاديث التي حثت على عدم

---

(١) عبد الحميد الأقطش: أبو ذر الغفاري وآراؤه ..، مرجع سبق ذكره، ١٩٨٥، ص ٢٤٨.

(٢) انظر: – **مروج الذهب**، الجزء الأول، ص ٤٣٤.

– عبد الحسين النجفي، **الغدير في الكتاب والسنة والأدب**، دار الدكتور العربي، الطبعة الثالثة، الجزء ٨، بيروت، ١٩٦٧، ص ٣٣٨.

(٣) جاء معاوية إلى أبي هاشم بن عتبة وهو مريض يعوذه فقال: يا خال ما يبكيك، أوجع أم حرص على الدنيا، فقال: كل لا، ولكن رسول الله عهد إليَّ عهداً لم آخذ به، قال: إنما يكفيك من جمع المال خادم ومركب في سبيل الله، وأجدني اليوم قد جمعت" رواه الترمذي.

الاكتناز، وعلى الإنفاق، هو الحض على الإنفاق والمزيد من بذل المال والعطاء وعدم اكتناز هذه الأموال لغير الحاجة المرتقبة، وذلك لأن منع تداول المال يعني حجب ومنع المنافع على باقي المسلمين، ومن ثم يزداد الفقر، وتتسع الهوة بين الأغنياء والفقراء.

٥/ تباين السياسة المالية لأبي ذر مع السياسة المالية لعثمان:

كانت السياسة المالية لعثمان في مجملها على نهج صاحبيه أبو بكر وعمر رضى الله عنهما فى الالتزام بالمنهج الاقتصادى الاسلامى، ومن قبلهما سياسة الرسول المالية، ولكن، بعض أفراد الرعية كانوا يرون أنه انحاز إلى أهل بيته وأعطاهم أكثر من غيرهم، صلة لهم لقربهم(١)، لقد توسع معاوية في الشام في الإنفاق على نفسه، لذلك نجد أبا ذر ينكر عليه مظاهر الترف وإنفاق المال في غير الوجوه المعروفة، وقد كان لا مال له قبل أن يصير والياً على الشام. وهنا نجد الصحابي أبا ذر ينتقد السياسة المالية للخليفة الثالث، ويجاهر بذلك في وجه وإليه على الشام، بعد أن رأي مظاهر الإسراف والترف والرخاء عند بعض الأمراء والولاء في خلافة عثمان.

خرج أبو ذر من المدينة إلى الشام بعد وفاة أبي بكر الصديق، ومكث بها حتى حدث بينه وبين واليها معاوية خلاف فاستقدمه عثمان إلى المدينة. وكان الدافع من خروج أبي ذر إلى المدينة في أوائل خلاف عمر بن الخطاب، أنه تحقق له حديث رسول الله الذي قاله له، لاسيما بعد كثرة الفتوحات وزيادة الأموال وتراكم الثروات لدى الأفراد والمجتمعات(٢).

---

(١) حيث أعطى لمروان بن الحكم خمس أفريقية، وأعطى لأقربائه وأهل بيته المال الوفير وتأول في ذلك الصلة التي أمر الله بها، وكان يقول: "إن أبا بكر وعمر تركا من ذلك ما هو لهم، وإني = =أخذته فقسمته في أقربائي، فأنكر الناس عليه ذلك"، انظر: – الماوردي، الأحكام السلطانية، مطبعة الحلبي، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١٢٨.

(٢) عن رسول الله أنه قال لأبي ذر: إذا بلغ البناء سلعاً فأخرج منها ونحا بيده نحو الشام، ولا أرى أمرائك يدعونك" قال، يا رسول الله: أفلا أقاتل من يحول بيني وبين أمرك؟، قال له رسول الله، لا، قال: فما تأمرني؟، قال: "اسمع وأطع ولو لعبد حبشي"، قال فلما كان ذلك خرج إلى الشام" رواه الحاكم في المستدرك، الجزء الثالث، ص ٣٤٤.

إن الذي دفع ذلك الصحابي أن يدافع عن سياسته المالية التي تدعو إلى التوسع في الإنفاق العام في سبيل الله هو انشغال الناس باكتناز الأموال، وعدم الوقوف في صف الفقراء والمحتاجين للإنفاق عليهم، فهو بحق محامي الفقراء والمدافع عن مصالحهم حتى لا يكون المال متداولاً فقط بين فئة قليلة من أفراد المجتمع وهم الأغنياء، ومن ثم لا تحدث عدالة في توزيع الدخل.

ولما حدث خلاف بين أبي ذر ومعاوية بالشام، وقدم على أثره أبو ذر إلى المدينة مرة ثانية، دخل على عثمان فقال له الخليفة: يا أبا ذر ما لأهل الشام يشكون ذربك – أي حدتك وقسوتك محاولاً إقناعهم بسياسته المالية التوسعية والتى تحفز على الإنفاق وتحذر من المنع والاكتناز– فقال إنه ينبغي أن لا يقال: مال الله ولا ينبغي للأغنياء أن يقتنوا – أي يكتنزوا – مالاً، فقال: يا أبا ذر علىَّ أن أقضي ما علىَّ وآخذ ما على الرعية، ولا أجبرهم على الزهد، وأن أدعوهم إلى الاجتهاد والاقتصاد. وعندما كان بالمدينة، كان الأغنياء يفرون منه خوفاً من توبيخه إياهم على الاكتناز وعدم الإنفاق(١).

لقد بادر الصحابي بالجهر بسياسته المالية عندما تغير نمط الإنفاق، وظهرت بوادر الترف والاكتناز من جانب الأغنياء، حيث كان الإطار الاجتماعي متوتراً بالمدينة عندما قام بنو أمية بإحداث شيء من الحرج في صدور الناس باستغلال وجود الخليفة الراشد الثالث عثمان رضي الله عنه، حيث قاموا بالتصرف وكأن الدولة دولتهم، لا يبالون بآراء كبار الصحابة ومنهم أبو ذر، وغير موقرين لسابقة من أنصار ومهاجرين. لقد بلغ منهم الأمر مبلغه عندما هددوا أبا ذر، وكانوا يعترضون على أحاديثه في الناس ويمنعونه فتاويه لهم. كما بدأت بوادر الفتنة في الظهور وتم استغلالها للوقيعة بين الخليفة وذلك الصحابي، مما دفع الخليفة لمحاولة إقناعه على العدول عن سياسته المالية وآرائه في الاكتناز والمال والإنفاق وغير ذلك. فلما لم يستجب أرسله للإقامة خارج

(١) روي الأحنف بن قيس قال: كنت بالمدينة، فإذا أنا برجل يفر الناس الأغنياء منه، فقلت من أنت، قال: أنا أبو ذر صاحب رسول الله، قلت لما يفر الناس، قال: "إني أنهاهم عن الكنوز، بالذي كان ينهاهم عنه رسول الله" رواه مسلم.

المدينة محدداً بذلك إقامته، مع عدم منعه من التردد عليها بين الحين والآخر حتى لا يرتد أعرابياً[١].

٦/ سياسة أبو ذر في الإقراض لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري:

لم يكن السياسة المالية لذلك الصحابي تركز فقط على محاربة الاكتناز، ودعم وتشجيع الإنفاق في سبيل الله، ولكن كانت أيضاً تشجع على عملية التوسع في إقراض الفقراء والمحتاجين والغارمين الذين ثقل عليهم دينهم ولم يعودوا قادرين على سدادها، ولم تكف حصيلة الزكاة من جانب الأغنياء على سداد تلك الديون. إن ذلك منطلقاً من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: «.... وفي المال حق سوى الزكاة». لقد كان رضي الله عنه يحث أهل الشام عندما اغتنوا، على مساعدة الغارمين ومنحهم المساعدات والقروض اللازمة لسداد ما عليهم. لقد كان يقول لهم "لا يبيتن عند أحدكم دينار ولا درهم إلا ما ينفقه في سبيل الله أو يعدُّه لغريم»[٢].

لقد أثرت السياسة المالية لذلك الصحابي في فقراء المجتمع وأغنيائهم على السواء، وصار الفقراء ينادون بما ينادي به أبو ذر في الشام، مما أحدث قلقاً في نفس معاوية، فاستدعى كبار الصحابة لإقناعه عن العدول عن سياسته المالية تلك، فحاول جمع من الصحابة إقناعه بالعدول عن ذلك، ولكنه ظل متمسكاً برأيه رافعاً سياسة التوسع في الإنفاق وسداد ديون الفقراء ومنع الأغنياء من الاكتناز[٣].

لقد كان أبو ذر ينكر على معاوية أشياء يفعلها، فبعث إليه معاوية – مستميلاً له – بثلاثمائة دينار، فقال أبو ذر لرسوله: إن كانت من عطائي الذي حرمتموني عامي هذا، أقبلها، وإن كانت صلة، فلا حاجة لي فيها، وردها عليه. كما أرسل إليه معاوية يوماً – مختبراً زهده في المال – ألف دينار في جنح الليل فأنفقها من ليلتها الفقراء مطبقا نموذجا عمليا للسياسة المالية التوسعية، ومحققا الهدف التوزيعى للسياسة الاقتصادية

---

(١) انظر عبد المجيد الأقطش: أبو ذر ....، مرجع سبق ذكره، ١٩٨٥، ص ٢٩٦.

(٢) ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، مرجع سبق ذكره، الجزء الرابع، ص ١٦٨.

(٣) من هؤلاء الصحابة "عبادة بن الصامت، أبي الدرداء، عمرو بن العاص وأم حرام.

الإسلامية، فلما أصبح الصبح أرسل معاوية رسولاً إلى أبي ذر، يطلب منه المال الذي أرسله له بالأمس، فقال له أبو ذر يا بني قل له، والله ما أصبح عندنا من دنانيرك دينار". فلما رأي معاوية صدقه في ذلك وعدم قدرته على ترويضه أرسل إلى الخليفة يستقدمه(١).

لقد كان أبو ذر قوياً في الرد على معاوية مستنكراً سياسته المالية، فقد روي أبو نفيل عن معاوية أنه صعد المنبر فقال: «إنما المال مالنا، والفيء فيئنا، فمن شئنا أعطيناه ومن شئنا منعناه، فلم يحييه أحد، فلما كان في الجمعة الثانية قال مثل ذلك، فلما كان في الثالثة، قام إليه أبو ذر قائلاً له: كلا إنما المال مالنا، والفيء فيئنا – أي مال الشعب – فمن حال بيننا وبينه حاكمناه إلى الله بأسيافنا" فاسترجع الوالي وشكر صنيع أبي ذر معه ونصحه له، قائلا للناس: إن هذا الرجل – يقصد أبو ذر – أحياني أحياه الله (٢). إن رد أبي ذر لكلام الوالي يعكس قدرته الواضحة في أن يؤكد على ملكية الأمة، وليس الولاة والسلاطين لتلك الأموال، ويجب على الراعي أن يراعي حق الرعية في توزيع تلك الأموال والعدل في كل ذلك مع التوسع في الإنفاق لصالح الفقراء.

لقد كان أبو ذر معتمداً في سياسته المالية التي تحارب الاكتناز وتدعو إلى الإنفاق ومساعدة الفقراء ومحاربة الفقر وتقليل التفاوت في توزيع الدخول، على أحاديث كثيرة، وعلى آيات من الذكر الحكيم(٣). ولقد كان متمسكاً بذلك أيما تمسك، فعندما رفع الأمر إلى الخليفة، بأن أبا ذر يجاهر بنشر سياسته المالية في الشام، أرسل إليه عثمان، فغضب ذلك الصحابي وقال: أينهاني عثمان عن قراءة كتاب الله، وعيب من ترك أمر الله

---

(١) عبد المجيد الأقطش، **أبو ذر الغفاري وآراؤه ...**، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٢.

(٢) انظر: – الهيثمي، **مجمع الزوائد**، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥٠.

– عبد المجيد الأقطش، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٦.

(٣) منها قوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ، يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى**﴾ سورة التوبة الآيات ٣٤، ٣٥.

تعالى؟، فوا لله لان أرضى الله بسخط عثمان أحب إليَّ وخير لي من أن أسخط الله برضا عثمان[١].

٧/ تأثر السياسة المالية لأبي ذر بالسياسة المالية للرسول:

لقد كان ذلك الصحابي، في سياسته المالية الفريدة، متأثرا بالسياسة المالية للرسول، حيث كان أبو ذر يراقب ويتعلم من تصرفات وأفعال النبي عندما كان يوزع الفيء والأموال على المسلمين، وكيف كان رسول الله بفعل ذلك محارباً الفقر، ومقرباً بين فئات المجتمع المسلم. وعندما كان يحضر أبو ذر ذلك التوزيع، ويرغب في شيء منه فيسأل الرسول أن يعطيه، فيمنعه الرسول وينهاه بقوله له: "إني أحب لك ما أحب لنفسي". ولم يكن أبو ذر يحرص على المال والأرض تقطع له، لأنه كان ينقل عن رسول الله قوله: "ما يسرني أن لي أُحُداً ذهباً أموت يوم أموت وعندي منه دينار أو نصف دينار، إلا أن أرصده لغريم"[٢].

٨/ تأثر السياسة المالية لأبي ذر بالسياسة المالية لأبي بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما:

لما كانت السياسة المالية للخليفة الأول سارية على نفس المنهج لسياسة الرسول المالية، لذلك نجد الصحابي يتمسك بسياسة الصديق المالية ولا يعترض عليها، لأن الخليفة، كان إذا ورد إلى المدينة مالاً، قسم ذلك المال، ومنح العطاء ووزع الفيء في الوجوه المشروعة وكان لا يأخذ منه إلا ما يكفيه، وعندما حضرته – أي أبو بكر – الوفاة قال: ردوا ما عندنا من مال المسلمين". إن هذا المسلك ليؤثر، ويتوافق تماماً مع ما كان يدعوا إليه أبو ذر في سياسته المالية متأثراً بحديث الرسول سالف الذكر، ومسترشداً بقوله: ﴿**وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا**﴾ الآية، ومن ثم لم

---

[١] ابن أبي الحديد، **نهج البلاغة**، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، القاهرة ١٩٦٥، ص ٣٧٥.

[٢] **صحيح البخاري**، الجزء الثالث، ص ٢٧١.

يخالف أبو ذر الخليفة الأول عندما كان يضع سياسته المالية موضع التنفيذ سواء في الزكاة أو الفيء أو العطاء أو الإقطاع وغيره(١).

وعندما صار أمير المؤمنين عمر على نفس النهج الذي كان عليه الصديق في التأثر بسياسة الرسول المالية، وفق المنهج الإلهي، مضى ذلك الصحابي يؤيد الخليفة الجديد في سياسته عموماً، وسياسته المالية خصوصاً لاسيما في أمور العطاء والإقطاع. وبعد أن كثرت الفتوحات، في عهد الفاروق، وكثرت الأموال وتدفقت نحو المدينة عاصمة الخلافة، أخذ عمر يعدل من سياسته المالية وينفذها في توزيع العطاء وإقطاع بعض الأراضي، وكان أبو ذر يشارك في تلك الفتوحات، ولم ينتقد الخليفة في ذلك. لقد كان أبو ذر مطمئناً لسياسة عمر المالية، المعروف بزهده وعدله وصدقه، وأنه – أي عمر – كان يقول "لا يحل لعمر من مال الله إلا حلتان واحدة في الصيف وأخرى في الشتاء، وما أحج به واعتمر وقوتي وقوت أهلي كرجل من قريش ليس بأغناهم ولا بأفقرهم، ثم أنا بعد رجل من المسلمين". لقد كان أبو ذر مقدراً لرأي الخليفة عندما علم بمحاسبته لأبي هريرة وكان والياً على البحرين وأراد أن يتخذ بعض الأموال لنفسه، وكان مؤيداً لرأي الخليفة في تقسيم أرض السواد القائل بعدم تقسيمها(٢).

٩/ مقارنة السياسة المالية لأبي ذر والسياسة المالية في النظام الاشتراكي المعاصر:

إن الاشتراكية الحديثة، في أسمى مبادئها لم تصل للدرجة التي وصل اليها الفكر

(١) انظر: – أبو يوسف، **الخراج**، المكتبة السلفية، الطبعة السادسة، القاهر، ص ٤٢.
– أبو عبيد، **الأموال**، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٢٨٦.

(٢) انظر: – أبو عبيد، **الأموال**، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٤، دار الفكر، القاهرة، ١٩٧٥.
– عبد المجيد الأقطش، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٨.

الاقتصادي لأبي ذر الغفاري، ومن قبله الأحاديث التي جاء بها رسول الله[١]. لقد ضرب بعض الكتاب المثل بأبي ذر الغفاري ليبرهن على المبادئ الاشتراكية التي توجد في فكره الاقتصادي وسياسته المالية، حيث يرى، أن المنهج العملي والقولي في اشتراكية أبي ذر يقوم على إيمان قوي، فهو لم يبتدع مذهباً، بل كان داعية بمبادئ الإسلام الاقتصادية التي ربما تأثر بها أنصار المذهب الاشتراكي فيما بعد، إن من بين المبادئ الاشتراكية التي نادي بها أبو ذر المساواة والعدالة الاقتصادية في مجتمع الأسرة الواحدة، وتقدير حد أقصى لمعيشة الفرد، وإنفاق فائض الدخل الخاص في ضرورات المجتمع. إن أبا ذر لم ينه عن اقتناء الأموال وإنما نهى وعارض بشدة كنز الفضل في ذلك المال[٢].

إن الممحص لفكر أبي ذر المالي والاقتصادي والناظر إلى سياسته المالية يرى أنه أول من قال بالاشتراكية في الإسلام، بل لقد قطع شوطاً كبيراً في ذلك لم يصل إليه علماء الاشتراكية في العصر الحديث[٣]. إن المبادئ الاقتصادية التي نادي بها ذلك الصحابي تنبثق من النظام الاقتصادي الإسلامي، وترجع في أصلها لمرجعية الكتاب والسنة. إن ذلك لا يمنع أن تكون هناك بعض الأفكار في المذهب الاشتراكي أو حتى في المذهب الرأسمالي تتفق مع ما قال به ذلك الصحابي، ولكن ليس معنى ذلك أن أبا

---

(١) قال رسول الله: «**الناس شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار**» وهي ضرورات الحياة في ظل المجتمع التقليدي، والآن توسعت تلك الضرورات. انظر: عبد الحميد الأقطش، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٨.

(٢) البهي الحولي، **الاشتراكية في المجتمع الإسلامي**، دار الفتح، الطبعة الأولى، بيروت، ص ٤٨.

(٣) عبد الوهاب النجار، **الخلفاء الراشدون**، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية، القاهرة، ص ٣٠٥، ويلاحظ أن كتابا آخرين كانوا يرون أن مبادئ السياسة الاقتصادية لأبي ذر بعيدة عن الاشتراكية أمثال:

- على ناصر الدين، **أبو ذر الغفاري**، بدن ناشر، بغداد، ص ١١٥-١٥٠.
- عبد الحسين النجفي، **الغدير في الكتاب والسنة والأدب**، مرجع سبق ذكره، الجزء الثامن، ص ٣٤٣.
- عبد الحميد الأقطش، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٢.

ذر كان اشتراكياً بالمفهوم الحديث للكلمة.

١٠/ ضوابط وحدود السياسة المالية لأبي ذر:

إن أهم ضابط كان يضبط السياسة المالية لذلك الصحابي هو القرآن الكريم، حيث كان دائم التأثر بذلك الكتاب الذي حوي الكثير من المبادئ والقيم الاقتصادية. أما عن الضابط الثاني الذي كان يضبط السياسة المالية له، فهو السنة النبوية، ومن بعدها السياسة المالية لصاحبي رسول الله وخليفتيه أبو بكر وعمر. ولما دب الخلاف بين أفكاره الاقتصادية والسياسة الاقتصادية للخليفة الثالث، نجده يقف في وجهه وفي وجه ولاته وخاصة معاوية في الشام ويعترض عليهم ويجاهر برأيه أمامهم. يقول أبو ذر موجهاً كلامه للخليفة الراشد الثالث: «... اتبع سنة صاحبيك لا يكن لأحد عليك كلام، قال عثمان: مالك وذلك لا أم لك، قال أبو ذر: والله ما وجدت لي عذراً إلا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»(١).

إن أبا ذر يرى تقسيم المال لقسمين: مال الله، وهو الجزء العام المملوك ملكية عامة، ويجب هنا على الخليفة والوالي الأمانة في توزيع ذلك وإدارته، وإلا أصبح خائناً. أما القسم الثاني، فهو المال الذي يخص الإنسان نفسه، أي المملوك ملكية خاصة، ويجب هنا على الخليفة والوالي الاعتدال في الإنفاق على نفسه، وعدم الاكتناز، وإن فعل ذلك أصبح مسرفاً ومبذراً ومبدداً. إن ما يؤكد ذلك، أن أبا ذر لم يعترض على تملك معاوية المال، وإنما أنكر عليه أن يقع في أحد الأمرين السابقين وهما الخيانة (في حالة الملكية العامة) والإسراف (في حالة الملكية الخاصة)(٢).

لقد أوضح أبو ذر أن المال مال المسلمين خاصة الذي يأتي من الصدقات والفيء والغنائم، وقد روي ذلك عن رسول الله، ولم تكن هذه التسمية خاصة به وحده، بل سبق

---

(١) انظر: – ابن سعد الطبقات الكبرى، مرجع سبق ذكره، الجزء الرابع، ص ١٦٨.
– اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، الجزء الثاني، ص ١٤٨.

(٢) انظر:
– محمد عبد الصاحب، **مسند أبي ذر الغفاري**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، ١٩٨٥.
– عبد المجيد الأقطش، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٩٤.

بها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب(١).

١١/ ما رواه أبو ذر من أحاديث في السياسة المالية في الإسلام:

بالإضافة إلى ما جاء فى القرآن الكريم من آيات تحذر من الاكتناز وتحض على الإنفاق (مثل قوله تعالى: والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله...الآية) والتى كثيرا ما كان يستشهد بها أبو ذر فى التدليل على سياسته المالية التوسعية، فلقد روي ذلك الصحابي جملة من الأحاديث عن رسول الله كانت له نبراساً ودليلاً يستعين بها في وضع الإطار العام للسياسة المالية له. لقد روي ذلك الصحابي الكثير من الأحاديث التي تخص المال نذكر منها ما يلي(٢):

أ- روي أبو ذر عن رسول الله أنه قال: ما من مسلم ينفق من كل مال له زوجين في سبيل الله إلا استقبلته حجبة الجنة كلهم يدعوه إلى ما عنده، قلت، وكيف ذلك، قال رسول الله: إن كانت رجالاً فرجلين وإن كانت إبلا فبعيرين وإن كانت بقراً فبقرتين" رواه أحمد.

ب- عن أبي ذر عن النبي أنه قال: "الأكثرون هم الأقلون إلا من قال هكذا وهكذا وقليل ما هم، ما من رجل يموت فيترك غنماً أو إبلاً أو بقراً لم يؤد زكاتها، إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما تكون وأسمن حتى تطأه بأظلافها وتنطحه بقرونها حتى يقضي بين الناس ثم تعود أولاها على آخرها" رواه والبخاري مسلم.

ج- عن أبي ذر عن النبي أنه قال: "ما يسرني أن لي أحداً ذهباً أموت يوم أموت وعندي منه دينار ونصف دينار إلا أن أرصده لغريم – أي مدين أثقله الدين-" رواه

---

(١) وذلك عندما قال عمر لأبي هريرة وهو قادم من البحرين: يا عدو الله وعدو كتابه أسرقت مال الله، قال: لست بعدو الله ولا عدو كتابه، ولكني عدو من عاداهما، ولم أسرق مال الله، قال عمر: فمن أين اجتمعت لك عشرة آلاف درهم، فقال: خيلي تناسلت وعطائي تلاحق وسهامي تلاحقت فقبضتها منه". انظر: – أبو عبيد، **الأموال**، ص ٣٤٢.

(٢) عبد المجيد الأقطش، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦٦-٣٩٧.

مسلم.

د- روي عن أبي ذر أنه قال لرسول الله: ذهب الأغنياء بالأجر يصلون ويصومون ويحجون، قال: وأنتم تصلون وتصومون وتحجون. قلت: يتصدقون ولا نتصدق قال: وأنت فيك صدقة، رفعك العظم عن الطريق صدقة، وهدايتك الطريق صدقة، وعونك الضعيف – بمعنى الفقير – بفضل قوتك صدقة،.." رواه أحمد والبيهقي.

هـ- روي عن أبي ذر أنه قال، قال رسول الله "على كل نفس في كل يوم طلعت فيه الشمس صدقة عنه على نفسه، قلت يا رسول الله: من أين أتصدق وليس لنا أموال، قال لأن من أبواب الصدقة التكبير وسبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله واستغفر الله وتأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر" رواه مسلم وأحمد والبيهقي.

إن الأحاديث السابقة وغيرها والتي استلهم منها أبو ذر سياسته الاقتصادية لهي خير دليل وحجة على أهل الغني والأموال وأهل الدثور أن تلك الأموال عليها حقوق غير الزكاة، وأنها يجب ألا تكتنز، وأن من لم يملك المال، فهناك مصادر أخرى للإنفاق في سبيل الله وأخذ الثواب الوفير من الله سبحانه وتعالى، وحتى لا يندمون على ما يُفَوِّتون من حقوق على هذه الأموال للفقراء فرضاً وتطوعاً(١).

لقد كان أبو ذر متجاوباً تجاوباً مطلقاً مع قواعد وخلق الاقتصاد الإسلامي في سلوكه وتصرفاته ودعوته وفكره.لقد كان مثلاً كريماً للعدل والرحمة بالفقراء، والإحسان إلى المحتاجين متأثراً بأحاديث الرسول التي رواها عنه في ذلك(٢).

١٢/ أبو ذر والملكية العامة:

يقر أبو ذر الملكية العامة في فكره الاقتصادي، خاصة بالنسبة للأشياء المهمة التي تتصف بصفة العمومية، والتي جاءت الأحاديث توضحها كالماء والكلأ أي المراعي

---

(١) عبد المجيد الأقطش، مرجع سبق ذكره، ص٣٩٩.

(٢) قال له رسول الله: «يا أبا ذر إني لأعرف آية لو أن الناس كلهم أخذوا بها لكفتهم»، ﴿**وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجاً، وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لاَ يَحْتَسِبُ**﴾ سورة الطلاق – آية ٢، ٣.

العامة، وغيرها. إن النظام الاقتصادي الإسلامي يلتقي في بعض النقاط مع النظام الاقتصادي الاشتراكي في إقراره للملكية الجماعية، ويمنع التدخل فيها والتحايل عليها في ضوء الضوابط الشرعية وبما يحقق المصلحة العامة.

لقد اشتملت مبادئ السياسة الاقتصادية لأبي ذر على جملة من المبادئ التي تنادي بضرورة احترام الملكية العامة لحماية حقوق الفقراء، وتحقيق المساواة والعدل النسبي بين الناس، وإقرار العدالة النسبية (أو التفاوت المنضبط) بين الأغنياء والفقراء، وبما يقلل في النهاية من سوء توزيع الدخل. لقد نادي أبو ذر بضرورة الاهتمام بمصالح الفقراء المعيشية والترفيهية، والعناية بأجسامهم وأفكارهم وعقولهم وتوفير حقوقهم قبل الاشتراكية بقرون عديدة.

لقد نادي أبو ذر بضرورة الوقوف في وجه الأغنياء عند منعهم حقوق الفقراء، ولم يقم بحماية الطبقة الارستقراطية الظالمة التي تمنع حقوق الفقراء، متأثراً في ذلك بأمر الله إلى رسوله أن يأخذ من الأغنياء – جبراً – ما عليهم من زكاة لصالح الفقراء في حالة منعهم تلك الحقوق[١].

١٣/ أبو ذر والملكية الخاصة:

يقر أبو ذر أيضا الملكية الخاصة، في فكره الاقتصادي لاسيما بالنسبة للممتلكات التي تتوافق مع الطبيعة الشخصية والنمط الفردي للفرد داخل المجتمع. لقد أقر أبو ذر الملكية الفردية، والتفاوت المنضبط في توزيع الدخل وتملك الثروة. فنجده يؤيد تملك الأراضي الزراعية والأراضي عموماً، وتملك المتاجر والمصانع، ولا يجيز التدخل في

---

(١) يقول تعالى: ﴿**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾ سورة التوبة، آية ١٠٣.

- يقول الرسول: «من أداها مؤجرا، له أجره، ومن منعها فإنا آخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا، لا يحل لآل محمد منها شيء» **سنن البيهقي**.
- وقول أيضا: «ما منع قوم الزكاة إلا ابتلاهم الله بالسنين أي بالقحط والمجاعات».

هذه الملكيات لنزعها إلا إذا تعارضت مع المصالح الاقتصادية العامة، منطلقاً في كل ذلك من قواعد ومبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي الذي وصفه الرسول وصاحبيه على هدي من القرآن الكريم. إن الدليل على ذلك هو امتلاكه لبعض الأملاك الخاصة داخل المدينة من ثروات حيوانية وغيرها، وخارج المدينة فى الربوة بعد نفيه إليها.

ومن ثم كان أبو ذر مدافعاً عن الملكية الخاصة، وما كان ليرضى أن تغتصب أرض أحد أو أن يغتصب منه شبراً، ولو حدث ذلك في عهده لثار معارضاً ذلك التصرف، ومانعاً هذا المسلك: لم لا، وهو الذي عاش حياته على سنة الرسول والخلفاء من بعده، ويعلم بأن المال لله تعالى، قد استخلفنا فيه لنعمل فيه وفق منهج الله[١].

لقد كان يدافع عن حقوق الفقراء، حتى أُخرج من المدينة منفياً، لدرجة أن بعض الصحابة، ومنهم علي بن أبي طالب خرج معه مودعاً له، شاداً من أذره أن يصمد على هذا المنهج، ويسير على ذاك الفكر[٢].

لقد وقف أمير المؤمنين مع رأي أبي ذر وسانده ضد رأي الخليفة وبعض ولاته حيث نجد أمير المؤمنين على يرد على عثمان عندما لامه على ذلك، وعلى مخالفته لأمره للوقوف مع أبي ذر، لأنه رأي في فكره الصواب، وفي رأيه السداد والرشاد[٣].

---

(١) عبد المجيد الأقطش، أبو ذر الغفاري .....، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٩.

(٢) حيث قال له: «يا أبا ذر: غضبت لله فأرح من غضبت له، إن القوم خافوك على دنياهم وخفتهم على دينك، فاترك في أيديهم ما خافوك عليه وأهرب منهم بما خفتهم عليه، فما أحوجهم إلى ما منعتهم، وما أغناك عن ما منعوك، وستعلم من الرابح غداً أو الأكثر حداً، ولو أن السموات والأراضين كانتا على عبد رتقاً ثم اتقى الله لجعل الله منها مخرجاً» انظر: ابن أبي الحديد، نهج البلاغة، مرجع سبق ذكره، الجزء الأول، ص ٢٤٧.

(٣) حيث قال علي للخليفة: «والله ما أردت مساءاتك ولا الخلاف عليك، ولكني أردت به قضاء حقه. لقد كان علي يعرف فعلاً حق أبو ذر ويقدر له قدره، مسترشداً في ذلك بحديث الرسول الذي أخرجه الترمذي: «ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء من ذي لهجة أصدق ولا أوفى من أبي ذر، شبه عيسى بن مريم، فقال عمر بن الخطاب كالحسد: يا رسول الله أنعرف ذلك له – أي =

لقد استحق أبو ذر أن يكون له فكر اقتصاديً متميز، نظراً لما كان عليه من العلم. يؤكد ذلك هو عن نفسه فيقول «ما ترك رسول الله شيئاً صبه جبرائيل وميكائيل في صدره، إلا وقد صبه في صدري». كما اعترف له بذلك الكثير من الصحابة، حيث ذكر أبو نعيم في الحلية «كان أبو ذر للرسول ملازماً وجليساً»، على مسائلته والاقتباس منه حريصاً، وللقيام على – أي تطبيق – ما استفاد منه أنيساً، سأله عن الأصول والفروع، وسأله عن الإيمان والإحساس، وسأله عن رؤية ربه تعالى، وسأله عن أحب الكلام إلى الله تعالى. كما أخرج أبو نعيم أيضاً عن أبي ذر قال النبي له: «يا أبا ذر أنت رجل صالح وسيصيبك بلاء بعدي، قلت: في الله؟، قال نعم، قلت مرحباً بأمر الله»[١]، لقد أثنى عليه الرسول في مواطن كثيرة لأنه ذلك البر التقي المدافع عن حقوق الفقراء، الناصح للأغنياء حتى يتحقق التوازن بين الفئتين، وتتوافق المصالح الخاصة بالطبقتين[٢].

١٤/ أبو ذر وتأثيره في فكر المعاصرين له والتابعين:

١٤/١اتاثره بفكر الامام على بن ابى طالب:

لقد تأثر فكر أبي ذر بفكر الإمام علي، كما أثر في فكره الاقتصادي، ومن ثم يمكن القول إنه قد حدث بين فكريهما تقارب وتكامل، فكل منهما كان يعرف للآخر قدره وكلاهما له سبق في الإسلام[٣].كما أن كل منهما كان ينادى بفكر اقتصادى قائم على

=نعترف له بذلك، قال الرسول: نعم فاعرفوه» وحديث آخر عن بريده عن النبي قال: «إن الله عز وجل أمرني بحب أربعة وأخبرني أنه يحبهم، على وأبو ذر والمقداد وسالمان الفارسي»، ومع ذلك عارضه الكثير، ووقفوا في وجه يؤكد ذلك حديث الرسول عن ابن مسعود: «يا أبا ذر تمشي وحدك وتموت وحدك وتبعث وحدك».

(١) رواه أحمد.

(٢) انظر: – ابو نعيم، حلية الأولياء، مرجع سبق ذكره، الجزء الأول، ص ١٦٩.

– عبد المجيد الأقطش، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٢–٤٤٤.

(٣) للتأكد من ذلك انظر:

– عبد الحسين النجفي، الغدير ..، مرجع سبق ذكره.

السياسة المالية التوسعية ومحاربة الاكتناز والمنع، مع التشجيع فى نفس الوقت على الإنفاق والبذل والعطاء.

٣/١٤تاثيره فى فكر عمر بن عبد العزيز:

كما تأثر الخليفة الراشد الخامس عمر بن عبد العزيز بفكر الصحابي أبي ذر في مكافحة الفقر وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. لقد قال ذات مرة لزوجته وهو يبكي «لقد توليت أمر أمة محمد ففكرت في الفقير الجائع والمريض الضائع والعادي المجهود والمقهور والمظلوم والغريب والأسير والشيخ الكبير وعرفت أن ربي سائلي عنهم جمعاً، فخشيت ألا تثبت لي حجة»[١].

٣/١٤تاثيره فى فكر ابن حزم الظاهرى:

ولقد تأثر أيضا الإمام ابن حزم الظاهري بأفكار أبي ذر الاقتصادية خاصة آراؤه في علاج الفقر وتحقيق التوازن الاقتصادي ومنع الاكتناز والحث على الإنفاق بنوعيه العام والخاص. حيث يقول ابن حزم: «وفرض على الأغنياء – أي جبر وإلزام – من أهل كل بلد أن يقوموا – أي ينفقوا – بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكوات بهم» ويقول أيضاً «ولا يعتبر المسلم مضطراً، وهو يجد طعاماً فيه فضل – أي زيادة أو فائض – عند صاحبه المسلم أو الذمي[٢].

٤/١٤تاثيره فى ابن قدامة:

كما تأثرت أفكار ابن قدامه الاقتصادية، لاسيما أفكاره في علاج الفقر وتحقيق التوازن والتقارب وعلاج التفاوت في توزيع الدخول بين فئات المجتمع، وأفكاره في

- ابن أبي الحديد، نهج البلاغة، مرجع سبق ذكره.
- محمود حامد محمود عبد الرازق،الفقه الاقتصادى عند الإمام على بن أبى طالب،بحث مقبول النشر،مجلة التخطيط والتنمية ،معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٨، القاهرة.

(١) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص ١٧٩.

(٢) ابن حزم، المحلي، الجزء السادس، ص ١٥٦-١٥٩.

التنمية والعمارة بكثير مما ورد في فكر الصحابي أبي ذر الغفاري[١].

٥/١٤ تاثيره فى فكر مالك بن نبى:

لقد تأثر أيضا المفكر الإسلامي مالك بن نبي بأفكار الصحابي الجليل أبي ذر الاقتصادية لاسيما أفكاره في محاربة الفقر وتقليل التفاوت في توزيع الدخول بين طبقتي المجتمع الأغنياء والفقراء. وفي هذا يقول مالك بن نبي «مبيناً أن الفقر يمكن أن يحدث تشويشا على العقيدة، وربما يزعزع المرء ويدفعه للتردد في أداء العبادة، حيث يقول: كيف أصلى وأنا جائع؟».

٦/١٤ ابو ذر وزهده فى المال:

لقد كان أبو ذر يملك المال لكنه لا يكتنزه، فعن عبد الله بن الصامت أنه كان مع أبي ذر فخرج عطاؤه فأنفقه جميعاً، فقلت له، لو ادخرت للحاجة تنوبك أو للضيف ينزل بك، قال أبو ذر: إن خليلي عهد إليَّ أنه أيما ذهب أو فضة أوكي عليه – أي تم اكتنازه – فهو حجر على صاحبه حتى يفرغه – أي ينفقه – في سبيل الله»[٢].

لقد كان أبو ذر – رغم اعترافه ودفاعه عن الملكية الخاصة – حريصاً على عدم التملك إلا بقدر الحاجة. لقد قيل له ذات مرة "ألا تتخذ ضيعة كما اتخذ فلان وفلان، قال:

---

(١) كل ذلك يرجع إلى الالتزام بما قال به الرسول، حيث قال: «أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله» وقوله «..... ومن كان له فضل فليعد به على من لا زاد له»، لقد منع الرسول أن تملك الأرض وتكتنز ولا تستثمر، ويجب تدخل الدولة لمنع ذلك لأنها تؤثر سلباً في تحقيق التنمية والعمارة، حيث يقول الرسول: «ليس لمحتجر – أي مسيطر على الأرض الموات بتحويطتها دون أن يستخدمها – حق بعد ثلاث سنين» لقد أعطى الرسول أرضاً لبلال بن الحارث، ولم يعمرها حتى كان عهد عمر بن الخطاب، فأخذها منه قائلاً: «إن رسول الله لم يقطعك لتحجرها عن الناس، وإنما أقطعك لتعمل، فخذ منها ما قدرت على عمارته ورد الباقي» انظر للباحث، الفكر الاقتصادي لابن قدامه في العمارة والتنمية، بحث مقبول النشر،مجلة كلية التجارة،جامعة الاسكندرية، ٢٠١١.

(٢) رواه أحمد.

ما أصنع بأن أكون كذلك، يكفيني في كل يوم شربة ماء أو لبن، وفي الجمعة قفيز – نوع من المكيال – من قمح. لقد كان يعيش عيشة الفقراء رغم كل ما يملكه، لأنه كان يتخلص منه أولاً بأول بالإنفاق على الفقراء، لدرجة أن رجلا من قريش بلغه ما وصل إليه حال أبي ذر من الفقر المدقع والضيق الشديد، فبعث إليه بثلاثمائة دينار، فرفضها قائلا: «ما وجد عبد الله من هو أهون عليه منى – أي أفقر منى –، سمعت رسول الله يقول: «من سأل وله أربعون فقد ألحف، ولأبي ذر أربعون درهما وأربعون شاة»(١).

لقد كان أبو ذر يطبق العدالة والمساواة الاقتصادية، وربما غالي في ذلك على حساب نفسه، فكان يطبق ذلك على نفسه في حياته وتعاملاته مع خادمه حيث كان يطعمه مما كان يطعم ويلبسه مما كان يلبس(٢).

إن من أهم القواعد التي استند إليها فقهه المالي، ما سمعه من رسول الله يقول له: «يا أبا ذر أعلمت أن بين أيدينا عقبة كؤداً لا يصعدها إلا المخفون، فقال أبو ذر: أمن المخفين أنا أم من المثقلين؟، فقال الرسول: عندك طعام يوم، قال نعم، وطعام غد، قال نعم، وطعام بعد غد، قال لا، فقال له رسول الله: لو عندك طعام ثلاث كنت من المثقلين»(٣).

لقد كان يضيق على نفسه في سبيل التوسعة على الفقراء والمحتاجين، دون أن يفكر

---

(١) انظر: – ابن نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، مرجع سبق ذكره، الجزء الأول، ص ١٦٢.

– الهيثمي، مجمع الزوائد، مرجع سبق ذكره، الجزء السادس، ص ٣٣١.

(٢) اشترى ذات مرة ثوبين، فلبس أحدهما وأعطى غلامه الآخر، فقيل له: لو كنت لبستهما جميعاً كان أجمل، فقال أجل: ولكني سمعت رسول الله يقول: «أطعموهم مما تأكلون وألبسوهم مما تكتسون» انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، مرجع سبق ذكره، الجزء ١٤، ص ٢٤٧.

(٣) كما أوصاه النبي بأربع كلمات، قال أبو ذر عنها هن أحب إلي من الدنيا وما فيها، قال لي: «يا أبا ذر جدد السفينة فإن البحر عميق، وخفف الحمل فإن السفر بعيد، وأحمل الزاد فإن العقبة طويلة، وأخلص العمل فإن الناقد بصير».

انظر: – الهيثمي، مجمع الزوائد، مرجع سبق ذكره، الجزء العاشر، ص ٢٦٣.

– ابن حجر (١٩٧٠)، **الزواجر عن اقتراف الكبائر**، مطبعة الحلبي البابلي، القاهرة، الجزء الأول، ص ٢٣.

في اكتناز المال واحتجازه لنفسه. لقد كانت سياسته الاقتصادية سياسة عملية يطبقها بداية على نفسه. حيث روي ابن سعد، عن عيسى بن عميلة الفزاري، قال: «أخبرني من رأي أبا ذر يحلب غنماً فيبدأ بجيرانه وأضيافه قبل نفسه، ولقد رأيته ليلة حلب، حتى ما بقى في ضروع غنمه شيء، ثم قرب لهم – أي للفقراء – تمراً وهو يسير إليهم به معتذراً لهم، قائلا: لو كان عندنا ما هو أفضل من هذا لجئنا به، وما رأيته – هذا قول الراوي – ذاق تلك الليلة شيئاً[١].

٧/١٤السياسة المالية لأبى ذر والوضع الاقتصادى المصرى والعربى الحالى(٢٠١٠/٢٠١١):

إن المتأمل لسياسة أبو ذر، وفكره الاقتصادى يجد أننا فى أمس الحاجة للاستفادة منها هذه الأيام بالذات لاسيما فى ظل تنامى ثورات الربيع العربى، وبعد إن ظهر الفقر وبلغ التفاوت فى توزيع الدخول مبلغه، سواء داخل كل قطر عربى أو على مستوى الدول العربية والإسلامية ككل ، إن عدم تطبيق السياسة الاقتصادية الإسلامية عموما، والسياسة المالية لأبى ذر خصوصا قد أوصل المجتمعات العربية إلى حالة من التباين والثنائية الاجتماعية والاقتصادية (dualism) دفعها إلى الانفجار من خلال ثورات عارمة أصبحت تمر بها الكثير من الدول العربية لتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر.

كما إن الركود العالمى والأزمات الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة (من سبتمبر ٢٠٠٨ وحتى الآن)توضح لنا ضرورة الاستفادة من السياسة المالية الموجودة فى النظام الاقتصادى الاسلامى لمواجهة تلك الأزمات التى تؤثر سلبا على اقتصاديات الدول العربية والإسلامية[٢]

([١]) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مرجع سبق ذكره، الجزء الرابع، ص ٢٣٦.

([٢])انظر للباحث:دور النظام والمؤسسات المالية الإسلامية فى مواجهة الأزمة المالية العالمية ،مجلة التنمية العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ٢٠١١، القاهرة.

إن من التطبيقات الناجحة للسياسة المالية الإسلامية والنظام الاقتصادى الاسلامى عموما هى استخدام الزكاة وغيرها من الأدوات المالية الإسلامية فى علاج الفقر والتخفيف من حدة التفاوت فى توزيع الدخل على المستويين العربى والاسلامى، كما يمكن أيضا استخدام أداة الوقف الاسلامى فى تحقيق التنمية الاقتصادية[١]

١٥/ النتائج:

هناك مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها واستخلاصها من خلال استقراء الفكر الاقتصادي والسياسة المالية للصحابي أبي ذر الغفاري. إن من بين هذه النتائج ما يلي:

١- لقد اشتملت الأفكار والآراء الخاصة بذلك الصحابي على الكثير من المبادئ الاقتصادية، والقواعد المالية التي يمكن أن تغطي مجالات اقتصادية متعددة ومتباينة، إلا أن السياسة الاقتصادية الخاصة بالجانب المالي وبصفة أخص في الإنفاق ومحاربة الفقر ومحاربة الاكتناز وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين طبقات المجتمع، والتقريب بين الأغنياء والفقراء، قد أخذت منه الكثير، وقام بالتركيز عليها أكثر من غيرها.

٢- لقد تناول ذاك الصحابي موضوعات اقتصادية هامة، ونواحي مالية لها ارتباط قوي بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة، والتي منها منع الاكتناز، التشجيع على الإنفاق، منع طغيان طبقة الأغنياء، الوقوف في وجه جور وظلم الولاة، محاربة الفساد الاقتصادي في المجتمع، عدم تضييع حق الفقراء، منع الاحتكار،

([١])انظر للباحث:

-النظام الاقتصادى الاسلامى وتوزيع الدخل،مجلة التخطيط والتنمية ، مرجع يسبق ذكره.

-الوقف ودوره فى تحقيق التنمية الاقتصادية ،مجلة التنمية العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ٢٠١١، القاهرة.

تشجيع الإيثار، منع الأثرة، منع سوء استغلال الموارد المالية، عدم إهدار الحقوق الاقتصادية للمجتمع، وأخيراً الوقوف أمام مطامع بعض الطبقات.

٣- لقد رأي أبو ذر، بعد توسع الفتوحات، وكثرة الأموال، الاتجاه بكثافة نحو التوسع في الاكتناز من جانب الأفراد، والإكثار من بناء القصور، إن ذلك يمكن أن ينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي على مستوى فئات المجتمع، وربما يؤدي لظهور أوضاع طبقية، فقام يدعو ليمنع الغني المفرط الذي لا يراعي حقوق الله والعباد، وفي نفس الوقت يحول دون انتشار الفقر المدقع.

٤- لقد كان أبو ذر ينادي بضرورة تحقيق المساواة الاقتصادية، وضمان الحد الأدنى من العدالة في توزيع الدخول بين طبقات المجتمع، مطبقاً ذلك أولاً على نفسه، ثم داعياً غيره له حتى يتحقق التوازن الاقتصادي بين فئات المجتمع الواحد وعلى مستوى الأسرة الواحدة.

٥- لقد كان أبو ذر أيضا ينادي بضرورة وضع حد أقصى لمعيشة الأفراد، لقد كان من مظاهر ذلك المبدأ الذي كان ينادي به، هو محاربة الإسراف والتطاول في البنيان. إن ذلك المبدأ توصلت إليه حديثاً النظم الاقتصادية المعاصرة التي تحاول محاصرة الفقر، وتحقيق التوازن الاقتصادي، والتقريب بين فئات المجتمع من خلال مناداتها بضرورة فرض حدود قصوى، وحدود دنيا لمعيشة الأفراد ومن ثم تقرير حدود قصوى ودنيا في الأجور والمرتبات. وهذا ما فكرت فيه الإدارة السياسية في مصر، بعدما عم الفساد الاقتصادي وطغى التباين الطبقي والتنافر المجتمعي بين طبقات المجتمع المصري. إن تفعيل ذلك يمكن أن يوفر الكثير من الموارد والأموال، التي يمكن توجيهها لتحقيق الحد الأدنى للدخول دون إرهاق للموازنة العامة للدولة.

٦- لقد كان أبو ذر ينادي كذلك بضرورة إنفاق ما زاد من دخول شخصية، وأموال فردية، لتحقيق المصالح العامة للمجتمع، وتوفير ضروريات الأمة على المستوى

العام. فلم يمنعه بطش الولاة وإنكار الخليفة، واعتراض بعض الصحابة على ذلك. فتراه يعترض على رأي الخليفة عثمان، ويواجه بقوة آراء والي الشام معاوية، بل ويتعدى بالضرب على كعب الأحبار عندما يعترض على مبدئه الخاص بحمل الناس على توجيه فائض دخولهم الخاصة، بعد دفع الزكاة لإنفاقها في تحقيق المصلحة العامة.

٧- رغم ذلك، كان أبو ذر مدافعاً عن الملكية الخاصة ولم يمنع من اقتناء الأموال، فهو ذاته كان يملك الإبل والغنم والخيل والمتاع ما هو ضروري لتوفير حد الكفاية اللازم له، ولكنه كان يمنع أن يُقتني أكثر من ذلك لاكتنازه، ودون أن يقوم بتنميته واستثماره لصالحه ولصالح المجتمع.

٨- يستخلص من السياسة المالية لأبي ذر، أن إنفاق المال ليصرف في ضروريات المجتمع، إذا لم يكن لذلك سبيل، ثم صرفها في المشروعات الاستثمارية، والتنمية والعمارة بصفة عامة لصالح المجتمع، ولتحقيق العائد للمالك والمجتمع في نفس الوقت، وبدفع تلك الأموال لاستثمارها في الأسواق وفي التجارة والمراعي.. وغيرها.

٩- ينادي أبو ذر بأن ملكية المال هي ملكية استخلاف وليست ملكية استحواذ. إن المال العام هو ملك للأمة وليس مملوكاً للدولة، إن الحوار الذي دار بينه وبين معاوية كان يؤكد على أن المال العام الذي هو في حوزة الدولة وتحت سيطرتها هو في الأصل مملوك للأمة تنفق منه الدولة ما يخدم مصالح الشعب من توفير المرافق والخدمات المختلفة، ثم تقوم بعد ذلك بتوزيع ما يتبقى على الأفراد كما كان الحال في توزيع العطاء.

١٠- لقد كان أبو ذر ينادي بألا يتصرف الأمراء في المال من منطلق الحق الإلهي باعتباره مال الله، لأنهم عند ذلك لا يجوز لأحد أن يحاسبهم، وقد يحدث الظلم، والتمييز في توزيع تلك الأموال، وربما احتجزها الولاة والحكام لهم ولأقاربهم

وأصدقائهم، وهذا ما يحدث بالفعل في كثير من المجتمعات العربية والإسلامية. إن ما حدث ويحدث في مصر منذ الثمانينات من القرن الماضي وحتى الآن لهو خير دليل على ذلك. إن تصرف الحكام باسم الشعب يترتب عليه أن يحق لكل فرد في المجتمع أن يراقب الحكام في إدارتهم لتلك الأموال، وفي نفس الوقت يجعل الأفراد يحافظون على تلك الأموال باعتبارها أموالهم وتعود بالنفع عليهم(١).

١١- إن ما حدث بين أبي ذر، والصحابيين عثمان ومعاوية، كان اختلافا في الرأي راجعا إلى اجتهاد الفريقين لاسيما حول تفسير آية الكنز. وقد خالف جمهور الصحابة رأي أبي ذر وأن الوعيد في الآية يعود على مانعي الزكاة، وأن الأحاديث التي كانت تنهي عن الاكتناز، كانت قبل فرض الزكاة، وأنها نسخت بفرض الزكاة.

١٢- لقد كان رضي الله عنه ينادي بضرورة فصل مالية الحاكم أو الخليفة أو الوالي "ماله الشخصي" عن مالية الدولة التي هي في الأصل أموال الشعب، وذلك حتى لا يحدث تداخل بينهما وتختلط أموال الراعي بأموال الرعية فتضيع الحقوق، ويحدث الظلم، وتصعب عملية الرقابة على الحاكم من جانب الشعب، ومن ثم تقل الرقابة على تلك الأموال. لقد كان يؤكد على ضرورة عمل ذلك حتى تسهل عملية مراقبة الأمة للموازنة العامة للدولة باعتبارها أموال الشعب.

---

(١) يؤكد ذلك قول عمر بن الخطاب يوصي رجاله بالحفاظ على المال العام كمراعي الخيل والإبل لأنها مال المسلمين فلا يجوز عدم رعايتها ولا ينبغي الترخص فيها، حيث يقول «فلا يترخص أحدكم في البرزعة أو الحبل أو القتب، فإن ذلك للمسلمين، ليس أحد منهم إلا وله فيه نصيب، فإن كان لإنسان واحد رآه عظيماً، وإن كان لجماعة المسلمين ارتخص فيه وقال: مال الله» إن وجود نصيب للفرد في الموارد القومية وثروات الأمة يدعوه للحفاظ عليها، والمشاركة في عمارتها وتثميرها وتنميتها، وإلا فلا.

١٣- بالرغم من أن بعض الأفكار المالية التي كان ينادي بها أبو ذر، رفعت شعارها الشيوعية الحديثة في ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي، إلا أن ذلك لا يعني أن أبا ذر كان اشتراكيا – ولكن كان حنيفاً مسلماً تنبثق سياسته المالية من واقع الفكر الاقتصادي الذي تميز به النظام الاقتصادي الإسلامي. فما كان أبو ذر اشتراكياً، ولا رأسمالياً، ولكنه كان رافعاً لراية ضرورة تفعيل الأسس الاقتصادية التي ينادي بها الكتاب والسنة.

١٦/ التوصيات:

١- أهمية التسليم من جانب صانع السياسة الاقتصادية بمرجعية السياسة المالية والاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي للفكر الاقتصادي المستمد من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، مشكلاً بذلك المذهب الاقتصادي عند المسلمين.

٢- لابد من معرفة الأطر العامة والملامح الرئيسية للفكر الاقتصادي والمالي للصحابي أبي ذر الغفاري، ثم محاولة استنباط واستنتاج ما يمكن أن يخدم قضايا الاقتصاد في الدول العربية والإسلامية بصفة عامة، والاقتصاد الوطني بصفة خاصة.

٣- إن السياسة المالية لأبي ذر، لاسيما في مجالات محاربة الاكتناز، والدعوة إلى التوسع في الإنفاق، ومحاربة الفقر، وضرورة تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين طبقات المجتمع من خلال إحداث تقارب بين فئاته المختلفة لاسيما بين الأغنياء والفقراء، يمكن أن يتم الاستفادة من ذلك لاسيما في ظل انتشار الفقر والتخلف الاقتصادي والثنائية الاجتماعية في معظم الدول العربية والإسلامية.

٤- ضرورة الاستفادة من قوة وصلابة ذلك الصحابي في قول الحق في العصر الحالي بصفة خاصة، حتى يمكن الوقوف في وجه ظلم وجور الولاة، وطغيان بعض فئات الأغنياء من رجال الأعمال وغيرهم، ومحاربة الفساد الإداري، ومنع

الاحتكار وتشجيع الاستثمار، ومن ثم حسن استغلال الموارد الاقتصادية وثروات المجتمع وبالشكل الذي يمنع إهدار الحقوق الاقتصادية والمالية لأفراد المجتمع.

٥- ضرورة استفادة الحكام من السياسة المالية لأبي ذر في عدم التوسع والإكثار من بناء القصور، ومظاهر الترف المختلفة، حتى ولو كان ذلك من أموالهم الخاصة لأنه يشكل نوعا من أنواع الإسراف والتبذير المنهي عنه شرعاً، ويعتبر خيانة كبرى للأمة في حالة إذا كانت هذه الأموال من أموال الشعب وممتلكات الأمة. إن استقراء الواقع الاقتصادي العربي والمصري خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة مع توسع الفئة الحاكمة في الإنفاق الترفي على حساب الشعب ليرى بوضوح أهمية الرجوع إلى تطبيق السياسة المالية في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي بصفة عامة، والسياسة المالية لذلك الصحابي بصفة خاصة.

٦- أهمية التأكيد على ما كان ينادي به ذلك الصحابي بضرورة تحقيق المساواة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وضمان الحد الأدنى من العدالة في توزيع الثروات بين فئات المجتمع، وبما يضمن في النهاية تحقيق التوازن الاقتصادي ومحاربة الفقر والقضاء على التفاوت الكبير في توزيع الدخل[١].

٧- أهمية التأكيد أيضا على ما كان ينادي به من ضرورة وضع حد أقصى لمعيشة الأفراد لاسيما في العصر الحالي في ظل التباين الكبير في الدخول والثروات، وفي نفس الوقت وجود فئة كبيرة من أفراد المجتمع في حالة من البطالة. إن وضع حدود قصوى للدخول سيسمح وبلا شك في توفير المزيد من الأموال في الموازنة العامة للدولة، وبما يسمح بتوفير فرص عمل جديدة، ومن ثم محاصرة البطالة والتخفيف من حدة الركود الاقتصادي الذي تعاني منه الكثير من الدول العربية والإسلامية ومنها مصر.

---

[١] انظر للباحث: **توزيع الدخل في النظام الاقتصادي الإسلامي**، مجلة التنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، عدد ديسمبر ٢٠٠٦.

٨- ضرورة التوسع في الإنفاق العام والإنفاق الخاص لتوفير البنية التحتية أولاً واللازمة كضروريات للمجتمع، ثم بعد ذلك التوسع في الإنفاق على بناء المشروعات الاستثمارية والتنموية، بما يحقق في النهاية العمارة للمجتمع أولاً وتوفير دخول لأصحاب تلك الأموال بدلاً من اكتنازها ثانياً، وتوفير فرص عمل ومكافحة البطالة ثالثا.

٩- ضرورة قيام الحكام عند التصرف في أموال الأمة، بالاعتراف بأنها أموال الشعب وهم خزان لها، يحاسبون من الشعب، وتتم مراقبتهم من الأمة، حتى يمكن قفل أبواب المجاملات والسرقات والظلم والإسراف والتبذير وغير ذلك.

١٠- إن الاختلاف في الرأي بين أبي ذر، وبين الخليفة وبعض الصحابة، يرشدنا إلى ضرورة معرفة أدب الخلاف في الرأي، وفي نفس الوقت يمنعنا من الخروج على الشرعية، ومخالفة القانون بالاعتراض بقوة على ما قال به ولي الأمر طالما كان ملتزماً هو بالشرعية والقانون، حتى لا نترك مجالاً للخروج السافر على أنظمة الحكم في البلاد العربية والإسلامية وتعطيل سير الأمور الحياتية ونهب وسرقة الممتلكات في ظل ضعف السيطرة الأمنية مثلما حدث في مصر إبان ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١.

١١- أهمية دراسة وتحليل، ومن ثم تمحيص الفكر الاقتصادي المعاصر في النظم الاقتصادية الوضعية لاسيما النظام الاقتصادي الاشتراكي، والنظام الاقتصادي الرأسمالي والاستفادة بما فيهما من إيجابيات، وبما لا يتعارض في نفس الوقت مع الأسس والقواعد والمبادئ التي ينادي بها النظام الاقتصادي الإسلامي المنبثق عن الفكر والمذهب الاقتصادي عند المسلمين، وداخل إطار مرجعية المصادر الرئيسية للأحكام الشرعية.

١٧/ المراجع

مراجع باللغة العربية:

أولاً: كتب التفسير:

١- الشوكاني، فتح القدير: **الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الجزء الأول.

٢- الصابوني، **صفوة التفاسير**، دار الصابوني، المجلد الأول، القاهرة، بدون تاريخ.

٣- الطبري، **جامع البيان في تفسير القرآن**، دار المعرفة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت.

٤- النسفي: **تفسير النسفي**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، المجلد الأول، ١٩٣٦.

ثانياً: كتب الحديث:

١- ابن حجر، **الزواجر عن اقتراف الكبائر**، مطبعة الحلبي البابلي، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٧٠.

٢- ابن حجر، **فتح الباري**، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٠هـ.

٣- البخاري، **الجامع الصحيح**، المطبعة السلفية، القاهرة.

٤- **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر مطبعة عيسى الحلبي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٥٥.

٥- محمد عيد الصاحب، **مسند أبي ذر الغفاري**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية أصول الدين، جامعة الأزهر، ١٩٨٠.

ثالثاً: كتب الفقه والسيرة:

١- ابن أبي الحديد، **نهج البلاغة**، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٦٥.

٢- ابن جرير الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨.

٣- ابن حجر العسقلاني، **الإصابة في تمييز الصحابة**، الجزء السابع، دار نهضة مصر، القاهرة.

٤- ابن حزم، **المحلي**، مكتبة الجمهورية العربية، ١٩٧٢.

٥- ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

٦- ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، دار التحرير، القاهرة، ١٩٦٨.

٧- ابن عبد البر، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، مطبعة نهضة مصر، القاهرة.

٨- ابن قدامه، **الاستبصار في نسب الصحابة من الأنصار**، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٢.

٩- أبو عبيد، **الأموال**، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٦٨.

١٠-أبو نعيم، حلية **الأولياء وطبقات الأصفياء**، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٧.

١١-أبو يوسف، **الخراج**، المكتب السلفية، القاهرة، الطبعة السادسة، بدون تاريخ.

١٢-البلاذري، **فتوح البلدان**، المكتبة التجارة، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٣٢.

١٣-السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الرابعة، القاهرة، ١٩٦٩.

١٤-الشريف الرضي، **نهج البلاغة**، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٥.

١٥-عبد الحسين أحمد النجفي، **الغدير في الكتب والسنة والأدب**، دار الكتاب العربي، بيروت، الجزء الثامن، الطبعة الثالثة، ١٩٦٧.

١٦-عبد الوهاب النجار، **الخلفاء الراشدون**، الطبعة الثانية، مكتبة وهبة، القاهرة.

١٧-الماوردي، **الأحكام السلطانية**، الطبعة الثانية، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٦٦.

رابعا: كتب الاقتصاد والفكر:

١- أمين مصطفى عبد اللاه، **أصول الاقتصاد الإسلامي ونظرية التوازن الاقتصادي في الإسلام**، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٤.

٢- البهي الخولي، **الإسلام لا شيوعية ولا رأسمالية**، دار الفتح، الطبعة الأولى، بيروت، بدون تاريخ.

٣- جورج جيلدر، **الأغنياء والفقراء**، ترجمة جمال الدين محمد، القاهرة، بدون ناشر، ١٩٨٣.

٤- حمدي عبد العظيم، **فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي**، القاهرة، ١٩٩٥.

٥- حمدى عبد العظيم، **السياسة المالية والنقدية فى الإسلام**، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦.

٦- خمساوي أحمد الخمساوي، **عبقرية أبو ذر**، مطبعة الخشاب، الفجالة، القاهرة، بدون تاريخ.

٧- رفعت العوضي، **الاقتصاد الإسلامي والفكر المعاصر**، نظرية التوزيع، كلية التجارة جامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٧٤.

٨- شوقي أحمد دنيا، **الاقتصاد الإسلام هو البديل الصالح**، سلسلة دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة.

٩- شوقي أحمد دنيا، **القرآن والتنظير الاقتصادي**، مجلة مصر المعاصرة، العددان ٤٥١، ٤٥٢، السنة ٣٩، يوليو/ أكتوبر ١٩٩٨.

١٠- طارق الحاج **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى،١٩٩٩.

١١- عبد المنعم فوزى **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢.

١٢-عبد الحفيظ محفوظ الزقلمي، **تمويل المشروعات الصغيرة آلية لمكافحة الفقر والبطالة**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ١٩، القاهرة، ٢٠٠٠.

١٣-عبد الحليم محمود، **أبو ذر الغفاري والشيوعية**، دار المعارف، القاهرة، الطبعة

الثانية، ١٩٧٦.

١٤-عبد الرحمن زكي إبراهيم، **معالم الاقتصاد الإسلامي**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٩١.

١٥-عبد السلام العبادي، **الملكية في الشريعة الإسلامية**، مكتبة الأقصر، عمان ١٩٧٤.

١٦-عبد السميع المصري، **عدالة توزيع الثروة في الإسلام**، مكتبة وهبة، القاهرة، بدون تاريخ.

١٧-عبد المجيد الأقطش، **أبو ذر الغفاري وآراؤه في السياسة الاقتصادية**، مكتب الأقصى، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،، ١٩٨٥.

١٨-على ناصر الدين، **أبو ذر الغفاري**، بغداد، بدون تاريخ.

١٩-عمر رضا كحالة، **معجم قبائل العرب القديمة والحديثة**، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٨٨هـ.

٢٠-مالك بن بني، **المسلم في عالم الاقتصاد**، دار الشروق، بيروت، ١٩٧٨.

٢١-محمد أحمد بابكر، **القيم الأخلاقية للباحثين في الاقتصاد الإسلامي**، المؤتمر العلمي السابع للاقتصاد الإسلامي، بعنوان: ثلاثون عاماً من البحث في الاقتصاد الإسلامي، حلول وتطبيقات اقتصادية معاصر، ١-٣ أبريل، جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، ٢٠٠٨.

٢٢-محمد أنس الزرقا، تحقيق إسلامية **علم الاقتصاد**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد الثاني، ١٩٩٠.

٢٣-محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٣.

٢٤-محمود شلبي، **اشتراكية عثمان**، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٤.

٢٥-مصطفى محمد عبد السلام، **دور المنظمات غير الحكومية في تخفيف حدة الفقر (بنك جرامين)**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد ١٦، العدد الأول، يونيه ٢٠٠٨.

٢٦-منير الغضبان، **أبو ذر الغفار الزاهد**، بيروت، بدون تاريخ.

٢٧-ميشيل تشوسودوفيسكي، **عولمة الفقر**، ترجمة مستجير مصطفى، القاهرة، ٢٠٠٠.

٢٨-اليعقوبي: **تاريخ اليعقوبي**، الجزء الثاني، بدون تاريخ.

٢٩-يوسف القرضاوي، **مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام**، مؤسسة الرسالة، بيروت،

.١٩٨٥

مراجع باللغة الانجليزية:

1- Carl J.L., Tomas J.T.B., Charles E.A.G., Marc Q.& Leslie T. ,(2000) **Financial Sector Crisis and Restructuring Lessons from Asia**, Occasional paper 188, IMF, January 21.
2- Chapra, M.U. (1970) **The Economic system of Islam**, (The Islamic Culture Center.
3- A Solimano(2000)can reforming global institution help developing countries, W.B working papers on globalization, Publications

١٨/ الملاحق

ملحق رقم (١)

فهرس بالآيات القرآنية الواردة بالبحث

م	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١	آل عمران	٩٢	١٢٠
٢	التوبة	٣٤، ٣٥	١٢٦
٣	الطلاق	٢، ٣	١٣٢
٤	التوبة	١٠٣	١٣٢

ملحق رقم (٢)

فهرس بالآيات القرآنية المرتبطة بالبحث

م	اسم السورة	رقم الآية
١	الماعون	١-٣
٢	البقرة	٢٨٢
٣	الحديد	٧
٤	التغابن	١٧
٥	الإسراء	٢٧
٦	التوبة	١٠٣
٧	الليل	٥-١٠
٨	الحشر	٧
٩	البقرة	٢٧٣
١٠	آل عمران	٩٢

م	اسم السورة	رقم الآية
١١	البقرة	٢٦١
١٢	الأنعام	١٤١
١٣	يس	٤٧
١٤	النساء	١٢٨
١٥	التوبة	٣٤
١٦	الفرقان	٦٧
١٧	المعارج	٢٤، ٢٥
١٨	الذاريات	١٩
١٩	الإسراء	٢٩
٢٠	البقرة	١٨٨
٢١	الأنعام	١٤١
٢٢	النساء	٥
٢٣	البقرة	٢٧
٢٤	التغابن	١٦
٢٥	البقرة	٢١٩
٢٦	البقرة	٢٥٤
٢٧	النساء	٢٩

ملحق رقم (٣)

فهرس بالأحاديث النبوية الواردة بالبحث

م	راوي الحديث	رقم الصفحة
١	ابن ماجه	١١٧
٢	مسلم	١١٧
٣	البخاري	١١٧
٤	القاسمي في الاستبصار	١١٧
٥	البخاري	١١٨
٦	الطبري	١١٨
٧	أحمد	١١٩
٨	الترمذي	١٢٢
٩	الحاكم	١٢٢
١٠	مسلم	١٢٣
١١	البخاري	١٢٥
١٢	الهيثمي في مجمع الزوائد	١٢٥
١٣	البيهقي	١٣٢
١٤	أحمد	١٣٤
١٥	أحمد	١٣٥

ملحق رقم (٤)

فهرس الأحاديث المرتبطة بالبحث ولم ترد فيه

م	نص الحديث	راوي الحديث
١	أبو ذر يمشي في الأرض بزهد عيسى ابن مريم	الترمذي
٢	أبو ذر في أمتى شبيه عيسى بن مريم في زهده	الحاكم
٣	إذا بلغ البناء سلعاً فأخرج منها، ولا أرى أمراءك يدعونك...	الحاكم
٤	المسلمون شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار	ابن ماجه
٥	أمرني خليلي بسبع، أمرني بحب المساكين والدنو منهم وأن انظر إلى من هود دوني وأن أصل الرحم وألا أسأل أحدا شيئاً...	البيهقي
٦	أنت يا أبا ذر مع من أحببت، قلت، فإني أحب الله ورسوله	مسلم
٧	إن الله يحب من أصحابي أربعة وأمرني أن أحبهم، قالوا من هم يا رسول الله، قال: علياً وأبا ذر وسلمان والمقداد	أحمد
٨	إن خليلي عهد إليَّ أن أي مال ذهب أو فضة أوكي عليه فهو جمر على صاحبه حتى يفرغه في سبيل الله	أحمد
٩	أيما أهل عرضة أصبح فيهم أمروء جائعاً فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى	أحمد
١٠	إياكم والشح فإنما هلك من كان قبلكم بالشح أمرهم بالبخل فبخلوا، وأمرهم بالقطع فقطعوا وأمرهم بالفجور ففجروا	أبو داود
١١	شر ما في الرجل شح هالع وجبن خالع	أبو داود

م	نص الحديث	راوي الحديث
١٢	من سأل وله أربعون فقد ألحف، ولأبي ذر أربعون درهماً وأربعون شاه	الطبراني
١٣	يا أبا ذر إذا طبخت فأكثر المرق وتعاهد جيرانك	الترمذي
١٤	يا أبا ذر كيف أنت إذا كنت في حثالة، قلت يا رسول الله فما تأمرني، قال أصبر، أصبر، أصبر، خالقو الناس بأخلاقهم وخالفوهم في أعمالهم.	رواه الحاكم
١٥	يا أبا ذر كيف تصنع إذا أخُرجت من المدينة، قال: قلت: إلى السعة والدعة أنطلق حتى أكون حمامة من حمام مكة، قال: كيف تصنع إن أخُرجت من مكة، قلت إلى الشام والأرض المقدسة، قال وكيف تصنع إن أخرجت من الشام، قال: إذا والذي بعثك بالحق أضع سيفي على عاتقي، قال، أو خير من ذلك؟، قلت أو خير من ذلك، قال تسمع وتطيع وإن كان عبداً حبشياً.	رواه أحمد